Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

النحو بين الصناعة والتعليم، (قراءة في الغاية من التقعيد عند المتقدمين)

م.م سجاد علي ثامر
جامعة ذي قار كلية الهندسة

"The Grammatical Interface Between Industry and Education: A Reading in the Purpose of Grammatical Prescription Among Early Scholars"

Assistant Lecturer Sajad Ali Thamer
University of Thi Qar, College of Engineering
sajad.a.th@utq.edu.iq

المستخلص:

تناولنا في هذا البحث إشكالية النحو بين الصناعة والتعليم، سعياً إلى إعادة قراءة الغاية من التقعيد عند المتقدمين في ضوء تطور النظرية النحوية العربية. فقد نشأ النحو في سياقٍ تاريخي ارتبط بحفظ القرآن الكريم وصيانة اللسان العربي من اللحن، ثم تحوّل تدريجيًا إلى بناءٍ صناعيٍّ متكامل يقوم على القياس والعلّة والتجريد المفاهيمي. من هنا تبرز إشكالية البحث: هل كان التقعيد غايةً نظرية مستقلة، أم أداةً تعليمية في خدمة البيان وصيانة النص؟ اعتمدت في الدراسة منهجًا تحليليًا تاريخيًا، يقوم على قراءة نصوص النحاة في مصادرهم الأصلية، وتتبع تطور المفاهيم المركزية كالعامل، والقياس، والعلّة، والتقدير، مع ربطها بسياقها التعليمي والثقافي. كما سعت إلى إبراز التوتر المنهجي بين التعقيد الصناعي الذي بلغ ذروته في كتب الخلاف والعلل، وبين الحاجة إلى التيسير التعليمي الذي تجلّى في المختصرات والمتون. توصلنا إلى نتائج أهمّها أن التقعيد عند المتقدمين لم يكن غايةً في ذاته، بل وسيلةً لحفظ الملكة اللغوية وضبط الفهم الصحيح للنصوص، ولا سيما القرآن الكريم. كما أظهر أنّ مفاهيم الصناعة النحوية، على ما فيها من تجريدٍ عالٍ، كانت موجهة في أصلها إلى خدمة البيان وتفسير العلاقات داخل الجملة، لا إلى إقامة نسقٍ ذهنيٍّ منفصل عن الواقع اللغوي. وأكدت الدراسة أنّ التوتر بين الصناعة والتعليم لم يكن علامة خلل، بل عنصرًا فاعلًا في تطور النحو، إذ أفضى إلى توازنٍ بين التحليل النظري والتبسيط التربوي، وأسهم في استمرار العلم وانتقاله عبر الأجيال. والنحو العربي، في مشروعه الكلاسيكي، كان علمًا يجمع بين إحكام البناء النظري وخدمة الوظيفة التعليمية، وأنّ فهم هذه الثنائية يمثل مدخلًا أساسًا لإعادة تجديد الدرس النحوي في الحاضر.

الكلمات المفتاحية: التقعيد، الصناعة، التعليم، الملكة، العلة.

Abstract

This study addresses the problem of Arabic grammar between system-building (ṣināʿa) and pedagogy, seeking to reassess the purpose of grammatical codification among early scholars in light of the development of Arabic grammatical theory. Grammar first emerged within a historical context tied to the preservation of the Qur'an and the protection of the Arabic tongue from error. It then gradually evolved into a fully developed technical system grounded in analogy (qiyās), causation (ʿilla), and conceptual abstraction. From this perspective, the central question of the study arises: Was grammatical codification an independent theoretical end in itself, or primarily a pedagogical instrument serving clarity of expression and textual preservation ?The study adopts a historical-analytical methodology based on close reading of the grammarians' primary sources and tracing the development of key concepts such as governance (ʿāmil), analogy, causation, and ellipsis/suppletion (taqdīr), while situating these concepts within their educational and cultural contexts. It also seeks to highlight the methodological tension between the increasing technical complexity that reached its height in works devoted to dialectical disagreement and grammatical causation, and the parallel need for pedagogical facilitation manifested in abridgments and didactic manuals .The study concludes that grammatical codification among early scholars was not an end in itself, but rather a means of preserving linguistic competence and ensuring correct understanding of texts—above all, the Qur'an. It further demonstrates that the highly abstract concepts of grammatical system-building were

originally directed toward serving clarity of expression and explaining syntactic relations within the sentence, rather than constructing a purely mental system detached from linguistic reality. The research affirms that the tension between technical elaboration and pedagogy was not a sign of dysfunction, but a productive force in the development of grammar. It generated a balance between theoretical analysis and educational simplification, contributing to the discipline's continuity and transmission across generations .In its classical project, Arabic grammar was a discipline that combined rigorous theoretical construction with pedagogical function. Understanding this dual character constitutes a fundamental point of departure for renewing grammatical studies in the present.**Keywords:** Taq'id, Industry, Education, Malakah, Illah.

المقدمة

النحو العربي لم يولد في فراغٍ معرفيٍّ معزول، ولا وُلد بوصفه تمرينًا ذهنيًا تجريديًا يطلب الاكتمال النظري لذاته، بل نشأ في لحظةٍ حضاريةٍ مشحونةٍ بتحولاتٍ اجتماعية وثقافية عميقة، كان من أبرز ملامحها اتساع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم، وتزايد الحاجة إلى صون النص القرآني من اللحن. من ثمّ فإنّ النحو، في أصله، لم يكن مشروعًا نظريًا محضًا، بل استجابةً واعيةً لأزمةٍ لغويةٍ محسوسة، سرعان ما تحولت إلى مشروعٍ علميٍّ منظم.أشار ابن خلدون إلى هذا الباعث حين قرر أنّ فساد الملكة اللغوية كان نتيجة «مخالطة العرب للعجم»، وأنّ الحاجة اقتضت «وضع قوانين تحكم اللسان» (ابن خلدون، ٢٠٠٤، ٥٥٥)، هذه الإشارة ليست خبرًا تاريخيًا عابرًا، بل تكشف عن وعيٍ مبكر بأنّ اللغة – بوصفها وعاء الهوية – تحتاج إلى تقعيدٍ يحفظ انتظامها حين يختلّ سياقها الطبيعي. هذا الدافع التعليمي الإصلاحي لم يظلّ محصورًا في نطاق تصحيح الأداء، بل تطور إلى بناءٍ منهجيٍّ يطمح إلى استكشاف النظام الكامن في العربية. ويكفي أن نتأمل مطلع كتاب سيبويه لنلمس هذا التحول؛ إذ لا يقدّم قواعد جاهزة للتلقين، بل يؤسس لنظامٍ استدلالي قائم على السماع والقياس، ويُحيل إلى «كلام العرب الذي يُحتجّ به» بوصفه مادةً للاستنباط (سيبويه، الكتاب، ١٩٨٨، ١، ١). المسألة هنا لم تعد مجرد حفظٍ للصواب، بل صارت بحثًا عن القاعدة التي تفسر الصواب.مما لفت نظرنا لإجراء هذه الدراسة هو أنّ هذا التحول من الإصلاح إلى الصناعة لم يُلغِ البعد التعليمي، بل ظلّ ملازمًا له. فقد بيّن السيوطي في عرضه لأصول النحو أنّ الغاية من هذا العلم «إقامة اللسان وصون الكلام عن الخطأ» (السيوطي، ١٩٧٦، ٥). الوظيفة العملية بقيت حاضرة، وإن اتسع الإطار النظري. فالسؤال عن الغاية من التقعيد عند المتقدمين يتجاوز الإطار التاريخي إلى مساءلة طبيعة النحو ذاته: أهو صناعةٌ قائمة بذاتها، أم وسيلةٌ لضبط الملكة؟ وهل كان التقعيد غايةً مستقلة، أم أداةً لخدمة البيان والقراءة والفقه؟، هذه الأسئلة لا تنفصل عن تصور النحاة لطبيعة العلم؛ إذ إنّ لفظ "الصناعة" في التراث العربي لا يعني الترف الذهني، بل يدلّ على إحكام المنهج وضبط الأصول. استعمل ابن السراج هذا اللفظ ليصف النحو بأنه «صناعة يُتوصل بها إلى معرفة صواب الكلام من خطئه» (ابن السراج، ١٩٧٣، ١، ٦)، الصناعة هنا وسيلة معرفة، لا غاية منعزلة وإذا كان التقعيد يعني تحويل الاستعمال إلى قاعدة، فإنّ هذا التحويل يفترض وعيًا بوجود نظامٍ يمكن استخلاصه من الشواهد. صرّح ابن جني بأنّ العرب «نطقت على سجيتها، فجاء النحاة فاستخرجوا من كلامهم القوانين» (ابن جني، ١٩٥٢، ١، ٣٧)، العبارة تُبرز جوهر المشروع: الانتقال من العفوية إلى الوعي، من الاستعمال إلى التنظير، هذا الوعي الصناعي لم يكن منفصلًا عن الغاية التعليمية. فقد ظلّ النحو مرتبطًا بالقرآن الكريم ارتباطًا عضويًا، حتى إنّ كثيرًا من أبوابه صيغت في ضوء الحاجة إلى تفسير النص القرآني وضبط قراءته. نبّه الزجاج في معاني القرآن إلى أنّ معرفة الإعراب شرطٌ لفهم المعنى الصحيح (الزجاج، ١٩٨٨، ١، ٩). النحو هنا ليس علمًا مستقلًا بذاته، بل أداة لفهم الوحي، من الشواهد الدالة على هذا التداخل قولهم في تفسير قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر: ٢٨)، حيث يتوقف المعنى العقدي على موقع الإعراب. فالرفع في "العلماءُ" يغيّر المعنى جذريًا. وهذا المثال يكشف أنّ التقعيد لم يكن تمرينًا شكليًا، بل ضرورة دلالية، فإنّ قراءة كتب النحو الكبرى تكشف عن نزوعٍ تنظيري يتجاوز الوظيفة التعليمية المباشرة. ففي المقتضب، يؤكد المبرد أنّ النحو «قياسٌ يُبنى عليه» (المبرد، ١٩٩٤، ١، ٣)، القياس هنا أداة لبناء نسق، لا مجرد حفظ شواهد، وهنا تتبدّى ملامح التوتر الخلّاق بين الصناعة والتعليم: فالصناعة تقتضي تعميم القاعدة، وتعليل الظاهرة، وبناء شبكة مفاهيمية تشمل العامل والإعراب والتقدير والعلّة. أما التعليم فيقتضي التبسيط، وتقريب القاعدة، وصياغتها في صورةٍ قابلةٍ للحفظ والتلقين. عبّر ابن مضاء القرطبي عن نقده لتعقيد الصناعة حين رأى أنّ كثرة العلل أخرجت النحو عن مقصده (ابن مضاء، ١٩٨٢، ٥٦)، فهذا النقد ذاته دليل على حضور البعد التعليمي في الوعي النقدي. كذلك دراسة النحو في مرحلته التأسيسية تكشف عن وعيٍ مزدوج: وعيٍ صناعي يسعى إلى استنباط النظام الكامن في اللغة، ووعيٍ تعليمي يروم حفظ هذا النظام ونقله. ولم يكن أحد البعدين نافيًا للآخر، بل كان كلٌّ منهما يغذي الآخر. فالصناعة منحت النحو صلابته المنهجية، والتعليم حفظ له وظيفته العملية.

كذلك من أبلغ الشواهد على هذا التداخل ما نجده في المختصرات النحوية التي ظهرت لاحقًا، مثل ألفية ابن مالك، التي حوّلت الصناعة المعقدة إلى منظومة تعليمية موجزة (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٥)، هنا يتجلى بوضوح أنّ التقعيد يمكن أن يُعاد تشكيله بما يخدم التعليم من غير أن يفقد روحه الصناعية، فإنّ هذا التوتر بين الصناعة والتعليم ليس عيبًا في بنية النحو، بل سرّ حيويته. فهو علمٌ وُلد من الحاجة، ثم نما بالتحليل، وظلّ محافظًا على صلته بالاستعمال. من هنا فإنّ الغاية من التقعيد عند المتقدمين لا يمكن اختزالها في بعدٍ واحد؛ إذ كان التقعيد جسرًا بين الواقع والنظرية، وبين البيان والمنهج، وبين صيانة اللسان وبناء العلم.أمّا بعد نسعى في هذا البحث إلى تفكيك هذا التوتر الخلّاق، وتحليل موقع التقعيد في مشروع النحاة الأوائل، بوصفه أداةً مزدوجة الوظيفة: يحوّل الاستعمال إلى نظام، ثم يعيد هذا النظام إلى المتعلم في صورة قواعد مضبوطة. فالغاية لم تكن إقامة بناءٍ تجريديٍّ مغلق، ولا الاقتصار على تصحيح الخطأ، بل تأسيس رؤيةٍ شاملة للغة تجمع بين الفهم والتعليم، وبين التحليل والصيانة.

المبحث الأول: نشأة النحو بين الحاجة التعليمية والوعي الصناعي

ميلاد النحو العربي كان حدثًا علميًا، وجاء استجابةً لتحوّلٍ اجتماعي وثقافي عميق فرضته حركة الفتح والاختلاط، وما نتج عنه من اضطرابٍ في الأداء اللغوي. وعى القدماء هذه الملابسات، فلم يقدّموا النحو بوصفه علمًا تأمليًا مجردًا، وإنما بوصفه ضرورةً لحفظ البيان. يشير ابن سلام الجمحي إلى أن العرب «كانت لهم سجيةٌ في كلامهم لا تحتاج إلى تقويم، فلما اختلطوا احتاجوا إلى من يضبط لهم اللسان» (ابن سلام الجمحي، ١٩٧٤، ١، ١٤) التقرير يكشف أن الدافع الأول كان إصلاحيًا عمليًا، غايته صيانة الأداء من الخلل، وتتكرر في المصادر روايةُ وضع أبي الأسود الدؤلي أصول النحو بعد أن سمع لحنًا في قراءة قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (التوبة: ٣)، حيث يُفضي الخطأ في إعراب "رسوله" إلى قلب المعنى العقدي. نقل الزبيدي خبر ذلك في طبقات النحويين واللغويين، مبرزًا أن المبادرة كانت «خشيةً من فساد المعنى» (الزبيدي، ١٩٥٤، ٢١)، الباعث هنا تعليميٌّ في جوهره، يتصل بحفظ الدلالة لا بالترف النظري، ذلك لأن الوقوف عند هذا الباعث لا يكفي لفهم طبيعة المشروع النحوي؛ إذ سرعان ما تحوّل الجهد الإصلاحي إلى بناءٍ صناعيٍّ منظم. فمع ظهور المدرسة البصرية، أخذ النحو يتجاوز جمع الشواهد إلى استنباط القواعد الكلية. ويصرّح الأخفش الأوسط بأنّ القياس «أصلٌ يُردّ إليه ما شذّ من الكلام» (الأخفش ١٩٨١، ١، ١٢)، التصريح يدلّ على وعيٍ منهجي، يرى في اللغة نظامًا يمكن تعميمه، لا مجرد ذخيرةٍ محفوظة.ولعلّ أبرز مظاهر هذا التحول ما يتجلى في كتاب سيبويه، الذي لا يمكن قراءته بوصفه دليلًا تعليميًا مبسطًا. فالكتاب لا يكتفي بعرض الأحكام، بل يقيم شبكةً دقيقة من المفاهيم: العامل، والعلّة، والقياس، والسماع، والباب. وفي مطلعه يبيّن أن اعتماده قائمٌ على «ما استحسنوه واستعملوه» من كلام العرب (سيبويه، ١٩٨٨، ١، ٥)، فالنحو هنا فعلُ استنباطٍ وتنظيم، لا مجرد تلقين، لاحظ ابن جني هذه النقلة حين قال إنّ النحاة «لم يأتوا بشيءٍ من عند أنفسهم، وإنما تتبعوا كلام العرب فاستخرجوا منه العلل» (ابن جني، ١٩٥٢، ١، ٤٦)، هذا "الاستخراج" هو جوهر الصناعة؛ إذ يقتضي تجريد الظاهرة من سياقها الجزئي وبنائها ضمن نظامٍ عام.كما أنّ الصناعة في هذا السياق ليست نقيض التعليم، بل امتدادٌ له في مستوى أعمق. فالتعليم يقتضي قاعدة، والقاعدة تقتضي نظامًا. تنبّه الجرجاني إلى أن العلوم لا تستقرّ إلا إذا «رُبطت أجزاؤها بأصولٍ جامعة» (الجرجاني، ١٩٨٤، ٥٢)، وهذا الربط هو عين التقعيد.أمّا بعد مما يؤكد هذا الوعي الصناعي المبكر اعتمادُ النحاة مبدأ القياس بوصفه أداةً لبناء القاعدة. فالقياس لا يُمارس في بيئةٍ تعليمية بحتة، بل في فضاءٍ تنظيري يفترض انتظام اللغة. أوضح المبرد أن «القياس في النحو بمنزلة الأصل في الفقه» (المبرد، المقتضب، ١٩٩٤، ١، ٢٨). هذا التشبيه ليس عرضيًا، بل يكشف انتقال النحو إلى مستوى الاستدلال المنهجي، هذا التطور الصناعي لم يُلغِ جذوره التعليمية. فقد ظلّ النحو مرتبطًا بالقرآن ارتباطًا عضويًا، حتى إنّ كثيرًا من المسائل صيغت ابتداءً في سياق تفسير آياتٍ بعينها. ويصرّح الفراء في معاني القرآن بأنّ الإعراب «يُبيّن وجه المعنى» (الفراء، معاني القرآن، ١٩٥٥، ١، ٧)، الوظيفة الدلالية للنحو ظلت حاضرة، وإن اتسع الإطار النظري.من الشواهد التي تبرز هذا التداخل بين التعليم والصناعة ما نجده في تحليلهم لبيت امرئ القيس:قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ منزلِ مسألة إعراب "ذكرى" و"منزلِ" لم تكن تمرينًا شكليًا، بل مدخلًا لفهم البنية الإضافية والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه. ناقش ابن يعيش هذا البيت في سياق بيان أحكام الإضافة، مبرزًا أن الشاهد «يدلّ على عموم القاعدة لا على خصوصه» (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١، ١١٢)، هذا يدلّ على أن الشاهد التعليمي يتحول في يد النحوي إلى مادةٍ لبناء النسق. فالتحول من الحاجة الإصلاحية إلى المشروع الصناعي لم يكن قفزةً مفاجئة، بل مسارًا تدريجيًا. فقد بدأت العملية بجمع الشواهد وضبط أوجه الأداء، ثم تطورت إلى تعليل الظواهر وربطها بأصول عامة. ويذكر أبو البركات الأنباري أن النحو «صار علمًا قائمًا له أصول وفروع» (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، ١، ٣)، التصريح يعبّر عن اكتمال الصناعة، فإنّ التأمل في المختصرات التعليمية التي ظهرت لاحقًا يكشف أن النحو ظلّ حريصًا على أداء وظيفته التربوية. فمتون مثل الآجرومية أو الألفية لم تُنشأ إلا لإعادة صياغة الصناعة في صورةٍ قابلة للحفظ. وهذا يعكس إدراكًا بأنّ العلم، مهما تعمق تنظيره، لا ينفصل عن التعليم.نشأة النحو لم تكن انحيازًا لأحد البعدين على حساب الآخر، بل كانت تفاعلًا عضويًا بين الحاجة التعليمية والوعي الصناعي. فالتعليم أطلق

الشرارة الأولى، والصناعة منحت المشروع عمقه المنهجي. ولم يكن التقعيد في بدايته هدفًا قائمًا بذاته، بل وسيلةً لحفظ اللسان؛ غير أنّه سرعان ما أصبح أداةً لبناء تصورٍ كليٍّ عن نظام العربية، هذا التوتر الخلّاق بين الإصلاح والتنظير هو الذي منح النحو العربي خصوصيته؛ إذ جمع بين الحسّ العملي والصرامة المنهجية، وبين حفظ الملكة وبناء النظرية، فإنّ فهم نشأته لا يكتمل إلا باستحضار هذا التداخل، الذي جعل من التقعيد جسرًا بين الواقع اللغوي والوعي العلمي به.

المبحث الثاني: معنى الصناعة في التصور النحوي القديم

استعمل المتقدمون لفظ "الصناعة" في وصف النحو، ولم يكونوا يشيرون إلى مهارة تطبيقية، ولا إلى صنعة لفظية تُتقن بالمران، بل أرادوا الإشارة إلى بناء منهجيّ محكم يقوم على أصول كلية تضبط الجزئيات وتردّها إلى قواعد جامعة. فالصناعة في الوعي النحوي القديم قرينةُ النظام، ومرادفةُ الإحكام، ودليلٌ على انتقال العلم من مستوى الوصف إلى مستوى التنظير، عبّر ابن السراج عن هذا المعنى حين وصف النحو بأنه «صناعة يُتوصل بها إلى معرفة صواب الكلام من خطئه» (ابن السراج، ١٩٧٣، ١، ٥)، التعريف – على بساطته الظاهرة – يكشف عن بعدين متداخلين: بعدٌ معياري يُميّز بين الصواب والخطأ، وبعدٌ استنباطي يُفضي إلى بناء أدواتٍ معرفية تُعين على هذا التمييز. فالصناعة هنا ليست حفظًا للأمثلة، بل امتلاكًا لمنهجٍ يُنتج القاعدة.أم في حال تأملنا مفهوم القياس في النحو وجدناه حجر الأساس في هذه الصناعة. فالقياس – كما صاغه البصريون – ليس إلحاق فرعٍ بأصلٍ فحسب، بل افتراض انتظامٍ داخلي في اللغة يسمح بالتعميم. صرّح المبرد بأن «القياس أصلُ هذا العلم» (المبرد، ١٩٩٤، ١، ٢٤)، التقرير يُخرج النحو من كونه نقلًا سماعيًا إلى كونه بناءً استدلاليًا، إذ يفترض أنّ الظاهرة اللغوية ليست عشوائية، بل خاضعة لنظام يمكن اكتشافه.إقتران القياس بمفهوم العلّة لم يكن في التصوّر النحوي القديم مجرّد تلازمٍ اصطلاحي، بل كان تعبيرًا عن وعيٍ منهجي يسعى إلى تجاوز ظاهر الاستعمال نحو تفسيرٍ كامنٍ وراءه. فالقياس، بوصفه آلية تعميم، لا يستقيم إلا إذا استند إلى عِلّةٍ جامعة تبرّر هذا التعميم وتضبط حدوده. من هنا لم يُنظر إلى العلّة على أنّها زخرفٌ جدليٌّ أو تعليلٌ بعديٌّ، بل على أنّها أداة كشفٍ تنظيميٍّ تُعيد الجزئيات المتفرقة إلى أصلٍ يفسّرها، صرّح الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو بأنّ «العلل إنما وُضعت لتقريب الفهم وربط النظائر» (الزجاجي، ١٩٧٩، ١٨) العبارة، على وجازتها، تكشف عن مقصدٍ تعليميٍّ عميق؛ فالتعليل ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لتوحيد المتفرّق، وتخفيف العبء الحِفْظي عن المتعلم عبر ردّ المسائل إلى أصولٍ جامعة. إنّ العلّة بهذا المعنى أداة اقتصادٍ معرفي، تجعل من النظام النحوي شبكةً مترابطة لا قائمةً من الأحكام المنفصلة.أمّا بعد مفهوم العلّة لم يخلُ من تطوّرٍ داخلي؛ فقد ميّز بعضهم بين عللٍ تعليمية تقرّب المسألة إلى الذهن، وعللٍ قياسية تُبنى عليها الأحكام. ويشير ابن جني في الخصائص إلى أنّ «أكثر علل النحويين إنما هي أماراتٌ ودلائل، لا موجباتٌ ضرورية» (ابن جني، ١٩٥٢، ١، ١٤٢). التمييز الدقيق يجنّب العلّة أن تتحوّل إلى دعوى سببيةٍ صارمة، ويُبقيها في إطار التفسير التقريبي الذي يخدم الفهم ولا يدّعي الإحاطة الكلية، وإذا كان القياس يستند إلى العلّة في توسيع الحكم، فإنّ الصناعة النحوية لم تقف عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى بناء مفاهيم تجريدية تنظّم العلاقات داخل الجملة، وفي مقدمتها مفهوم "العامل". لقد مثّل العامل ذروة التجريد في النظرية النحوية العربية؛ إذ افترض النحاة وجود قوةٍ – لفظية أو معنوية – تُحدث الأثر الإعرابي في أواخر الكلمات، وبذلك نقلوا التحليل من مستوى الظاهر إلى مستوى البنية العلائقية.عرّف ابن يعيش العامل بقوله: «هو ما أوجب الإعراب في آخر الكلمة» (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١، ٥٢). التعريف ينطوي على افتراضٍ نظري عميق؛ إذ يجعل الإعراب نتيجة علاقة سببية داخلية بين عناصر التركيب، لا صفةً طارئة مستقلة. فالكلمة لا تُعرب بذاتها، بل بما يدخل عليها أو تتعلّق به، ويظهر البعد الصناعي لمفهوم العامل بجلاء في تحليلهم للنواسخ، حيث افترضوا أنّ "كان" وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر لقيام شبهٍ بينها وبين الفعل. تناول الرضي الاستراباذي هذه المسألة في شرحه للكافية، مبينًا أنّ العمل هنا «مبنيٌّ على معنى الحدث والزمن» (الرضي، شرح الكافية، ١٩٩٦، ١، ٨٩) فالعامل ليس مجرد لفظ، بل معنى يُحدث أثرًا في البنية.من الشواهد التي تبرز هذا العمق الصناعي تحليلهم لقوله تعالى: (مَا هَٰذَا بَشَرًا) (يوسف: ٣١). فقد ذهب النحاة إلى نصب "بشرًا" على أنّ "ما" هنا عاملة عمل "ليس"، مستندين إلى شَبَهٍ بينها وبين الفعل في الدلالة على النفي. بسط أبو علي الفارسي هذه المسألة في الحجة، وقرّر أنّ العمل «محمول على شبه الفعل بالفعل» (أبو علي الفارسي، ١٩٩٣، ٢، ٨٤)، فهو يربطه بأصلٍ كليٍّ في النظام، هو مبدأ الشبه المؤسِّس للقياس. لكن لا يقتصر الأمر على النواسخ؛ ففي باب المفعول به، مثلًا، علّلوا نصب المفعول بكون الفعل متعديًا إليه، أي متوجّهًا نحوه، وهو تفسيرٌ يقوم على تصورٍ حركيٍّ للعلاقة بين الفعل وموضوعه. أشار سيبويه إلى ذلك في قوله: «وإنما نصبوا المفعول لأنه وقع عليه الفعل» (سيبويه، ١٩٨٨، ١، ٣٤). التعليل يربط العلامة الإعرابية بالبنية الدلالية للفعل، ويُظهر تداخُل الصناعة مع المعنى.كذلك مفهوم العامل، بهذا المعنى، يمثّل نقلةً نوعية من الوصف إلى التفسير؛ فبدل أن يُقال: "هذا مرفوع لأنه مبتدأ"، يُقال: "هو مرفوع لعمل الابتداء فيه". وبهذا تنتقل القاعدة من مستوى التصنيف إلى مستوى العلائق، ويصبح التركيب اللغوي شبكةً من التأثيرات المتبادلة، ومع ذلك، لم يخلُ هذا البناء من نقدٍ لاحق؛ فقد رأى ابن مضاء

القرطبي أنّ القول بالعامل على هذا النحو يُدخل في النحو ما ليس منه، ودعا إلى الاقتصار على بيان الظواهر دون افتراض قوى خفية (ابن مضاء، ١٩٨٢، ٨٦). النقد – على أهميته – يكشف في الوقت نفسه مدى رسوخ المفهوم في البناء النحوي، إذ لا يُنتقد إلا ما استقرّ.إذن الصناعة النحوية لم تكن وصفًا سطحيًا للغة، بل مشروعًا تفسيريًا يسعى إلى اكتشاف العلاقات العميقة بين عناصر الجملة. فالقياس يُعمّم الحكم، والعلّة تُفسّر هذا التعميم، والعامل يُحدّد موضع الأثر داخل التركيب. وبهذا تتكامل الأدوات لتشكّل نسقًا نظريًا متماسكًا. هذا التجريد لم يُرَد له أن ينفصل عن غايته العملية؛ فكلّ هذا البناء كان موجّهًا إلى خدمة النص، وتيسير الفهم، وضبط البيان. فالعلّة والعامل والقياس لم تكن مفاهيم صورية، بل أدواتٍ منهجية لتشييد نظريةٍ قادرة على تفسير الظاهرة اللغوية في إطارٍ منضبط، دون أن تنفصل عن وظيفتها التعليمية والحضارية. كما ظهرت الصناعة في التقسيمات المنطقية الدقيقة للأبواب، كتصنيفهم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم تقسيم المضارع بحسب العلامات والدلالات. أشار الرضي الاستراباذي إلى أنّ هذا التقسيم ليس اعتباطيًا، بل «مبنيٌّ على اختلاف الزمان والدلالة» (الرضي، ١٩٩٦، ١، ٣٤)، فالتقسيم هنا يعبّر عن وعيٍ منهجي يسعى إلى ترتيب المادة اللغوية في بنيةٍ عقلية متماسكة.بيد ذلك هذا التوسع الصناعي لم يكن بمعزلٍ عن النقد. فقد رأى ابن مضاء القرطبي أنّ الإفراط في التعليل «أخرج النحو عن مقصده الأول» (ابن مضاء، ١٩٨٢، ٤٢)، النقد ذاته يكشف أن الصناعة بلغت درجةً من التعقيد دفعت بعض العلماء إلى مساءلتها، وهو دليلٌ على نضجها لا على ضعفها. وإذا تأملنا مفهوم التقدير في البناء النحوي، بدا لنا وجهٌ آخر من وجوه الصناعة التي تجاوزت ظاهر اللفظ إلى افتراض بنيةٍ أعمق تضمن الاتساق بين المعنى والتركيب. فالنحاة لم يقفوا عند حدود الملفوظ، بل رأوا أن بعض التراكيب لا يستقيم معناها إلا بإضمار عنصرٍ يُقدَّر في الذهن، وإن لم يُنطق به في اللسان. وهذا المسلك يكشف عن وعيٍ بأنّ اللغة ليست سلسلةً من الكلمات فحسب، بل نظام علاقاتٍ قد يستلزم إظهار بعضها وإخفاء بعضها الآخر.من أبرز الأمثلة التي استدلّوا بها قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (يوسف: ٨٢)، إذ لا يُتصوّر – في ظاهر اللفظ – سؤالُ الأبنية والجدران، فاقتضى المعنى تقدير مضافٍ محذوف، هو "أهل". قرّر السمين الحلبي أن هذا التقدير «ضرورة يقتضيها المعنى، لأن السؤال إنما يتوجه إلى العقلاء» (السمين الحلبي، ١٩٨٦، ٦، ٤١٢). عبارته تكشف أن التقدير ليس ترفًا تحليليًا، بل استجابة لشرطٍ دلالي يفرضه السياق.ليس هذا المثال فريدًا؛ فقد تناول الزمخشري الآية نفسها في الكشاف، مبينًا أن حذف المضاف من أساليب العرب إذا دلّ عليه السياق، وعدّه من باب الإيجاز (الزمخشري، ٢٠٠٩، ٢، ٤٩١)، فالتقدير عنده يتصل بالبلاغة، لا بمجرد الصناعة؛ إذ يحقق اختصارًا لفظيًا مع بقاء المعنى تامًا في الذهن، من الشواهد القرآنية كذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (ص: ٣٢)، حيث قدّر بعضهم "الشمس" فاعلًا للفعل، مع أنّ اللفظ لم يذكرها صراحة. أشار أبو حيان الأندلسي إلى هذا التقدير، مبينًا أنّ السياق السابق يعيّن المرجع المحذوف (أبو حيان، ١٩٩٢، ٧، ١٢٣)، التقدير هنا ليس افتراضًا اعتباطيًا، بل نتيجة قراءةٍ سياقية تربط الجملة بما قبلها. تنبّه ابن جني إلى خطورة الإفراط في التقدير، فحذّر من أن يُتخذ ذريعةً لليّ النصوص، وقال: «ينبغي أن يُقتصر من الإضمار على ما تدعو إليه ضرورة المعنى» (ابن جني، ١٩٥٢، ٢، ١٨)، التنبيه يدلّ على أن الصناعة لم تكن مطلقة العنان، بل محكومة بضابطٍ دلالي يحول دون التكلف.

إذن يتجلّى دور التقدير كذلك في تحليلهم لقول الشاعر:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ

كفاني ولم أطلب قليلًا من المالِ

قدّر النحاة خبر "لو" المحذوف، وعدّوا ذلك من أساليب الحذف لدلالة السياق. ناقش ابن هشام الأنصاري هذا النوع من الحذف في مغني اللبيب، مبيّنًا أنّ تقدير الجواب يُستفاد من القرائن (ابن هشام، ١٩٨٥، ١، ٢٧٦) التقدير هنا آليةٌ لضبط البنية الشرطية حين يغيب بعض أجزائها لفظًا.

الأمثلة تكشف أنّ التقدير في النظرية النحوية العربية ليس حيلةً لفظية لتسوية الإعراب، بل أداةً لردم الفجوة بين الظاهر والمراد. فحين يتعارض ظاهر التركيب مع مقتضى المعنى، يتدخل التقدير لإعادة التوازن. وبهذا المعنى، يشكّل التقدير حلقة وصلٍ بين الصناعة والدلالة، ويجعل التحليل النحوي متفاعلًا مع السياق لا منفصلًا عنه، هذا المسلك لم يسلم من النقد؛ فقد رأى بعض المتأخرين أن الإفراط في التقدير يُفضي إلى تحميل النص ما لا يحتمل. ومع ذلك، فإنّ الاستعمال الرشيد للتقدير ظلّ جزءًا من أدوات الصناعة، بشرط أن يقوم على قرينةٍ معتبرة، وأن يظلّ تابعًا للمعنى لا متسلّطًا عليه، من ثمّ يمكن الجزم بأنّ التقدير يمثّل ذروة الحسّ البنيوي عند النحاة؛ إذ يفترض وجود مستوى غير ملفوظ من التركيب، يُستدلّ عليه بالعقل والسياق. وهو بهذا يعبّر عن انتقال النحو من وصف الظاهر إلى تحليل البنية العميقة، مع بقاء الهدف النهائي هو صيانة المعنى وضبط البيان.هذه المفاهيم – القياس، العلة، العامل، التقدير – تشكّل مجتمعةً نسيج الصناعة النحوية. وهي مفاهيم تتجاوز حدود التعليم المباشر، إذ تتطلب قدرةً على التجريد وربط الجزئيات بأصولها. ومع ذلك، فإنّ هذه الصناعة لم تُنشأ بمعزلٍ عن الواقع التعليمي، بل ظلت غايتها خدمة الفهم الصحيح

للنصوص، إذ أكد الفراء في معاني القرآن أن معرفة الإعراب «تعصم من الخطأ في التفسير» (الفراء، ١٩٥٥، ١،ص٩). الوظيفة النهائية للصناعة لم تكن إقامة بناءٍ نظري مغلق، بل تمكين المتعلم من فهم الخطاب الإلهي والشعري.

من الشواهد الشعرية التي اعتمدها النحاة في تقعيدهم قول زهير:

من لم يذد عن حوضه بسلاحه

يُهدَّم من لا يَظلم الناس يُظلمِ

حيث استدلوا بهذا البيت على جزم الفعل المضارع في جواب الشرط، وعلى حذف حرف العلة في "يُهدَّم". ناقش ابن هشام الأنصاري هذا المثال في مغني اللبيب، موضحًا أن الشاهد «دليل على صحة القياس في الباب» (ابن هشام، ١٩٨٥، ١، ١٢٢)، البيت الشعري يتحول هنا من مادةٍ تعليمية إلى لبنةٍ في بناءٍ صناعي متكامل.إذن الصناعة في التصور النحوي القديم لم تكن نزوعًا إلى التعقيد لذاته، بل كانت محاولة لإقامة علمٍ ذي أصولٍ مضبوطة. لقد سعى النحاة إلى تحويل الاستعمال المتفرق إلى نظامٍ كلي، وإلى ربط الشواهد الجزئية بأصولٍ عامة. ومع ذلك، لم تنفصل هذه الصناعة عن هدفها التعليمي؛ إذ ظلّت موجهةً إلى خدمة الفهم وضبط البيان. والنظر في هذا البعد الصناعي يكشف أن النحو العربي لم يكن جمعًا للشواهد ولا تلقينًا للقواعد، بل مشروعًا معرفيًا يسعى إلى بناء تصورٍ شامل للغة. هذا المشروع ظلّ مشدودًا إلى وظيفته العملية، فلم يتحول إلى علمٍ منعزل عن الحياة اللغوية. وهنا تتجلى خصوصية الصناعة النحوية: صرامةٌ منهجية مقرونةٌ بوعيٍ تعليمي، وتنظيرٌ عميق لم ينفصل عن خدمة البيان.

المبحث الثالث: التقعيد بين حفظ الملكة وصياغة النظرية

من الممكن رسم خطٍّ تطوريّ عام لمسار النحو العربي، إذ إنّ هذا الخط لا يسير في اتجاهٍ واحد، بل يتشعّب في مسارين متداخلين: مسارٍ يروم حفظ الملكة اللغوية وصونها من الخلل، ومسارٍ آخر يسعى إلى صياغة نظريةٍ تفسيرية تكشف عن النظام الكامن في اللغة، كما أنّه ليس من الدقة اختزال تاريخ النحو في أحد هذين البعدين؛ إذ إنّ كلا المسارين تفاعلا وتبادلا التأثير، حتى صار التقعيد نقطة التقاءٍ بين الحفظ والتنظير، ففي المرحلة الأولى، كان الهمّ الغالب هو صيانة العربية من اللحن الذي شاع مع اتساع الدولة وتعدّد الألسن. أشار ابن قتيبة إلى أنّ «العرب لم تكن تحتاج إلى نحوٍ تُقوَّم به ألسنتها، فلما فشا اللحن احتيج إلى تقويم الكلام» (ابن قتيبة، ١٩٨٨، ٤٣) وهو يكشف بوضوح أنّ النحو في طوره الأول كان أداةً لحفظ الملكة، لا مشروعًا نظريًا مستقلًا.كما لم يكن حفظ الملكة يعني مجرد تصحيح الأخطاء، بل جمع الشواهد الموثوقة من القرآن والشعر وكلام الفصحاء، وبناء تصورٍ عن الاستعمال السليم. بيّن أبو عمرو بن العلاء – كما نُقل عنه – أنّ الاحتجاج إنما يكون «بكلام العرب الذين لم تختلط ألسنتهم»، نقله عنه: ابن الأنباري، ١٩٥٧، ٣٧. فالمرجعية هنا سماعية، غايتها تثبيت النموذج اللغوي الصحيح.والاقتصار على الجمع والحفظ لم يكن كافيًا لضبط الظواهر المتكاثرة. وهنا بدأ المسار الثاني يتبلور: مسار صياغة النظرية. فقد رأى النحاة أن الشواهد – على كثرتها – لا تُغني عن قاعدةٍ تردّها إلى أصلٍ جامع. من هنا ظهر القياس بوصفه أداةً مركزية في التقعيد. قرر ابن جني أنّ «القياس أصلٌ يُبنى عليه، وما خرج عنه فشاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه» (ابن جني، ٢، ٨). التمييز بين المطّرد والشاذ يكشف انتقال النحو إلى مستوى النظرية؛ إذ لم يعد الشاهد غايةً في ذاته، بل صار مادةً لاستخراج النظام، من الأمثلة التي تبرز هذا التحول تحليلهم لأبنية الجموع، حيث لاحظوا أن صيغة "فُعَلاء" في مثل "علماء" و"حكماء" تقابلها قاعدة في جمع "فعيل" على "فُعَلاء". ناقش المازني هذه المسألة مبينًا أنّ القياس يقتضي هذا البناء وإن لم يرد في كل لفظٍ سماعٌ خاص (المازني، ١٩٧٧، ١١٢)، فالقضية هنا لم تعد حفظ المثال، بل اكتشاف البنية الصرفية الكلية، حيث أدى هذا الاتجاه إلى نشوء علمٍ ذي بنية استدلالية واضحة؛ فالنحو صار يعتمد على مقدمات ونتائج، وعلى تعليلٍ منطقي يربط الأحكام بأصولها. أشار أبو البركات الأنباري إلى أنّ النحو «صار علمًا يُستدلّ فيه كما يُستدلّ في الفقه» (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، ١، ٥). التشبيه يُظهر وعيًا صريحًا بطبيعة النحو النظرية، ويضعه في مصاف العلوم الاستدلالية.أمّا النزعة التعليمية لم تختفِ في ظلّ هذا التوسع الصناعي. بل إنّ تعقّد الصناعة نفسها دفع إلى ابتكار صيغٍ تعليمية جديدة تُيسّر العلم للطلاب. فقد ظهرت المختصرات والمتون التي تعيد صياغة القواعد في عبارات موجزة قابلة للحفظ. من أبرز هذه المتون مقدمة ابن آجروم، التي استهلها بقوله: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع» (ابن آجروم، ٢٠٠٣، ٣)، التعريف المختصر يلخّص نظريةً كاملة في صيغةٍ تعليمية موجزة.وتمثل ألفية ابن مالك نموذجًا آخر لهذا التوازن؛ إذ جمعت بين الدقة الصناعية والإيجاز التعليمي. ففي قوله:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ

واسمٌ وفعلٌ ثم حرفُ الكلمْ

نجد تحويلًا للتقسيم النظري إلى صيغةٍ شعرية تحفظها الذاكرة (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٤). الصناعة هنا لم تُلغَ، بل أُعيد تشكيلها بما يخدم التعليم، ذلك لأنّ هذا التفاعل بين حفظ الملكة وصياغة النظرية يكشف أن التقعيد لم يكن مرحلةً منفصلة عن التعليم، بل أداةً لتقويته. فكلما اتسعت النظرية

احتاجت إلى صيغٍ تربوية تُقرّبها، وكلما اتسع التعليم احتاج إلى أساسٍ صناعي يحميه من التبسيط المخلّ، من الشواهد الدالة على هذا التوازن تحليلهم لقول الشاعر:

إنّ الشبابَ والفراغَ والجِدَهْ

مفسدةٌ للمرءِ أيَّ مفسدهْ

حيث استدلّ النحاة بهذا البيت على جواز عطف الجمل الاسمية، وعلى عمل "إنّ" في المعطوفات. تناول ابن هشام الأنصاري هذا المثال في شرحه، مبرزًا أن الشاهد يُستخدم لتثبيت قاعدة عامة، لا لمجرد حفظه (ابن هشام، ١٩٩٨، ١، ٥٨)، الشاهد التعليمي يتحول إلى دليلٍ في نسقٍ نظري، فإنّ التقعيد في مرحلته المتقدمة لم يكن غايةً في ذاته، بل أداةً لصياغة تصورٍ شامل عن العربية، وفي الوقت نفسه وسيلةً لحفظ الملكة ونقلها. لقد انتقل النحو من طور الحفظ إلى طور التنظير، لكنه لم يقطع صلته بالوظيفة التعليمية. بل ظلّ يتحرك بين هذين القطبين، مستفيدًا من توترهما في تعميق بنيته.هذا التداخل هو ما منح النحو العربي قدرته على الاستمرار؛ إذ لم يتحول إلى علمٍ تجريديٍّ مغلق، ولا بقي في حدود التلقين المباشر. لقد جمع بين صرامة النظرية ومرونة التعليم، وبين حفظ النموذج وبناء النسق. من هنا فإنّ التقعيد لم يكن مجرد صياغة قواعد، بل كان عمليةً مزدوجة: تأسيس نظريةٍ تُفسّر الظاهرة، وإعادة هذه النظرية في صورةٍ تعليمية تحفظ الملكة وتصون البيان.

المبحث الرابع: التوتر بين التعقيد الصناعي والتبسيط التعليمي

ازدهار الصناعة النحوية لم يخلو من أثر جانبيّ تمثّل في تزايد التعقيد المنهجي، ولا سيما في مباحث العلل والتقديرات والخلافات بين المدرستين البصرية والكوفيّة. فكلما اتسع النسق النظري وتكاثرت أدوات التحليل، ازداد البعد بين العالم والمتعلم، وبرز سؤالٌ لم يُصرَّح به دائمًا، لكنه كان حاضرًا في ثنايا التأليف: هل ظلّ النحو يؤدي وظيفته التعليمية الأولى، أم انصرف إلى بناءٍ صناعيٍّ يطلب الاكتمال النظري ولو على حساب التيسير؟ فإنّ تتبّع المسار التاريخي للصناعة النحوية يكشف أنّ مرحلة النضج لم تكن مجرد تراكمٍ للمسائل، بل انتقالًا إلى طورٍ جدليٍّ عميق بلغ فيه التحليل أقصى درجات التفريع والتنظير. تجلّى ذلك بوضوح في كتب الخلاف التي سعت إلى جمع أقوال المدرستين البصرية والكوفيّة، لا على سبيل العرض السردي، بل في إطار مقارنةٍ دقيقة تُقيم الحجة وتناقش التعليل وتوازن بين الأصول. كما يمثّل كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف نموذجًا بارزًا لهذا اللون من التأليف؛ إذ يعرض فيه أبو البركات الأنباري مئات المسائل التي تنازع فيها الفريقان، ويعمد إلى تفصيل أدلة كل مذهب وتعليلها قبل الترجيح. يقول في صدر كتابه إنّ غرضه «بيان ما اختلف فيه الفريقان، وذكر حجج كل فريق، وبيان الصحيح منها» (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، ١، ٩)، العبارة تكشف عن وعيٍ جدليٍّ يجاوز التعليم الابتدائي إلى إقامة مناظرة علمية متكاملة. فالمسألة لم تعد "كيف نُعرب؟" بل "لماذا نُعرب على هذا الوجه دون غيره؟". التعمّق في الخلاف لم يكن خاليًا من أثرٍ تربويٍّ مزدوج. فمن جهة، أسهم في تنمية ملكة الاستدلال لدى المتخصصين، إذ درّبهم على النظر في الأصول والعلل والقياس. من جهةٍ أخرى، أدّى إلى ابتعاد الصناعة عن أفق المتعلم المبتدئ، الذي قد يجد نفسه أمام شبكةٍ من الأقوال يصعب تمييز راجحها من مرجوحها. لاحظ ابن خلدون هذا الأثر حين أشار إلى أنّ كثرة الخلافات والتفريعات «تثقل على المتعلمين، وتحجبهم عن تحصيل الملكة» (ابن خلدون، ٢٠٠٥، ٣، ١١٥٥)، فهو هنا يربط بين التضخم الصناعي وصعوبة التحصيل، ويُعيد طرح السؤال حول وظيفة العلم.يتجلّى هذا التعقيد أيضًا في التوسع في باب العلل، حيث لم يكتفِ النحاة بذكر السبب المباشر للحكم، بل مضوا إلى تحليل العلة نفسها. ففي الخصائص أفرد ابن جني فصولًا لما سمّاه "علل العلل"، مميزًا بين العلة الأولى والعلة الثانية، مناقشًا مراتبها ودرجاتها (ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢، ١، ١٨٧)، هذا التفريع يكشف رغبةً في إحكام النسق الداخلي للنحو، بحيث لا تبقى العلة نفسها دون تفسير. هذا المسار، على عمقه، يطرح تساؤلًا مشروعًا: هل يحتاج المتعلم إلى معرفة مرتبة العلة، أم يكفيه فهم الحكم واستعماله؟حاول الزجاجي أن يوازن بين هذين البعدين حين أكد في الإيضاح في علل النحو أن الغاية من التعليل «تقريب الفهم وربط النظائر» (الزجاجي، ١٩٧٩، ١٨). فهو يعترف بأن العلة أداة تنظيم، لا غاية جدلية. من هنا يظهر الفرق بين التعليل بوصفه وسيلة تعليمية، والتعليل بوصفه غاية صناعية تُطلب لذاتها، ويتضاعف الإحساس بالتعقيد عند النظر في توسّعهم في مفهوم التقدير. فقد صار افتراض العناصر المحذوفة جزءًا لا يتجزأ من التحليل النحوي، حتى غدا النصّ الظاهر بنيةً سطحية تستبطن عناصر خفية. ففي تفسير قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (يوسف: ٨٢)، عرض السمين الحلبي أوجهًا متعددة للتقدير، مستعرضًا أقوال من قدّر "أهل القرية" من حمل اللفظ على المجاز (السمين الحلبي، ١٩٨٦، ٦، ٤١٠)، العرض يبرز مرونة الصناعة رتها على تفسير الظاهرة، لكنه في الوقت ذاته يضاعف العبء على المتلقي، إذ يضعه أمام احتمالاتٍ متعدّدة.كما لم يكن التقدير مقصورًا على هذا المثال؛ ففي قوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (ص: ٣٢)، قدّر بعضهم فاعلًا محذوفًا يعود إلى الشمس. ناقش أبو حيان الأندلسي هذا التقدير،

مبيّنًا أنّ السياق هو الذي يعيّن المرجع (أبو حيان، ١٩٩٢، ٧، ١٢٥)، هذا اللون من التحليل يُظهر تداخل الصناعة مع التفسير، لكنه يكشف أيضًا عن اتساع مساحة الافتراض الذهني.من الشواهد الشعرية التي أُعمل فيها التقدير قول الشاعر:

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ

أشارت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ

ناقش النحاة موقع "الأصابعُ"، وهل هو بدلٌ أو عطف بيان، مع تقدير محذوف يقتضيه السياق. أورد ابن هشام الأنصاري هذا المثال في مغني اللبيب، مستعرضًا أوجه الإعراب المختلفة (ابن هشام، ١٩٨٥، ٢، ٣٤)، المسألة هنا ليست إعراب كلمة واحدة، بل تحليل شبكةٍ من العلاقات الاحتمالية.إنّ هذا التراكم في الخلافات والعلل والتقديرات يعكس بلا شكّ نضج الصناعة وثراءها، لكنه يضعنا أمام مفارقةٍ منهجية: فكلما ازداد النسق إحكامًا، ازداد تعقيدًا. وهنا يتجلّى التوتر بين البعد الصناعي الذي يطلب الاكتمال النظري، والبعد التعليمي الذي يطلب الوضوح والاقتصاد. فقد عبّر السيوطي عن هذا الإشكال في سياق حديثه عن اختلاف النحاة، حين أشار إلى أنّ كثرة الأقوال «تورث الحيرة للمبتدئ» (السيوطي، ١٩٨٩، ٧٥)، الاعتراف هذا يكشف للباحث عن الحقيقة وعيًا داخليًا بأن الصناعة إذا لم تُهذّب قد تتحول إلى عبءٍ تربوي، مع ذلك، لا يجوز النظر إلى هذا التعقيد بوصفه انحرافًا عن الغاية، بل هو نتيجة طبيعية لعلمٍ بلغ مرحلة النضج الجدلي. فالخلافات عمّقت أدوات التحليل، والعلل المتعددة أظهرت مرونة النظام، والتقديرات المتنوعة كشفت عن تعدد إمكانات الدلالة. هذه المكاسب النظرية كانت بحاجةٍ دائمة إلى إعادة صياغةٍ تعليمية تحفظ التوازن بين العمق والوضوح.كما أنّ كتب الخلاف والعلل والتقدير تمثل الذروة الصناعية للنحو العربي، لكنها في الوقت ذاته كشفت حدود هذه الصناعة إذا لم تُقرن بوعيٍ تربوي. فالنسق النظري كلما ازداد إحكامًا، احتاج إلى وسائط تعليمية تُعيده إلى أفق المتعلم. وهذه المفارقة هي التي شكّلت أحد أهم محاور تطور النحو في مراحله اللاحقة، حيث سعى العلماء إلى الجمع بين غزارة التحليل ودقة التبسيط، حفاظًا على الوظيفة الأصلية للتقعيد في خدمة البيان وتكوين الملكة، ولم يغب هذا الإحساس بالتضخم الصناعي عن بعض العلماء؛ فقد وجّه ابن مضاء القرطبي نقدًا صريحًا لما عدّه إفراطًا في التعليل، معتبرًا أن النحاة «تكلّفوا من العلل ما لا حاجة إليه» (ابن مضاء، ١٩٨٢، ٧١)، هذا الموقف النقدي لا يُفهم بوصفه رفضًا للصناعة من أصلها، بل اعتراضًا على ما يراه انفصالًا عن الغاية التعليمية.في النقطة المقابلة، برزت محاولات واعية لتهذيب الصناعة وتقريبها. فقد أعاد ابن مالك صياغة المادة النحوية في ألفيته بأسلوبٍ منظوم يختصر الخلافات ويقتصر على الأصول الراجحة (ابن مالك، ٢٠٠٤، ٦)، فالمنظومة لا تلغي الصناعة، لكنها تعيد ترتيبها بما يناسب الحفظ والتعليم، وكذلك فعل ابن هشام الأنصاري في قطر الندى، حيث قدّم خلاصةً مركّزة من القواعد مع شواهد محدودة، متجنبًا التفريعات الدقيقة التي تزخر بها المطولات (ابن هشام، ٢٠٠٣، ٣)، إنّ هذا اللون من التأليف يكشف عن وعيٍ تربوي يحاول موازنة الدقة والوضوح، بل إنّ بعضهم لجأ إلى إعادة ترتيب الأبواب لتناسب المتلقي. فقد لاحظ الرضي الاستراباذي في شرحه للكافية أنّ عرض المسائل ينبغي أن يُراعى فيه «قربها من الفهم» (الرضي، ١٩٩٦، ١، ١٢)، وهذا التصريح يعبّر عن إدراكٍ واضح بأن الصناعة، مهما بلغت من الإحكام، تحتاج إلى هندسةٍ تعليمية تراعي مستويات المتعلمين.

من الشواهد التي تكشف عن هذا التوتر تحليلهم لبيت الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقَةٍ

لما استبان له من شدةِ الجزعِ

المسألة تتعلق بإعمال "لولا" وامتناع الجواب لوجود الشرط. يطيل بعض الشراح في بيان أوجه الإعراب، بينما يكتفي المختصرون بذكر القاعدة العامة. نبّه السيوطي في همع الهوامع إلى ضرورة التفريق بين ما يُدرَّس للمبتدئ وما يُبسط للمتخصص (السيوطي، ١٩٩٨، ١، ١٥)، الفرق بين المستويين يعكس إدراكًا لحاجة التعليم إلى تيسيرٍ لا يُفرّط في الدقة.إنّ هذا المسار المتوازي – مسار التعقيد الصناعي ومسار التبسيط التعليمي – لم يكن صراعًا صفريًا، بل علاقة شدٍّ وجذبٍ حافظت على حيوية النحو. فالتنظير الدقيق أمدّ العلم بصلابته، والتبسيط المنهجي ضمن استمراريته وانتقاله عبر الأجيال.فالنحو العربي ظلّ يتحرك بين قطبين متكاملين: قطب التنظير الذي يطمح إلى بناء علمٍ مكتمل الأركان، وقطب التعليم الذي يسعى إلى إيصال هذا العلم من غير إفراطٍ في التجريد. ولم يكن أحد القطبين نافيًا للآخر، بل كان كلٌّ منهما شرطًا في بقاء العلم. فالصناعة من دون تعليم تنغلق على ذاتها، والتعليم من دون صناعة يفتقر إلى الأساس المنهجي. كما أنّ التوتر بين التعقيد والتيسير، في نهاية المطاف، ليس علامةَ أزمة، بل دليلَ نضجٍ علمي؛ إذ يكشف عن وعيٍ دائم بحدود النظرية وضرورات التطبيق، وعن إدراكٍ بأنّ التقعيد لا يُقصد لذاته، بل يُقصد لضبط البيان وتمكين المتعلم من امتلاك ملكة العربية على بصيرةٍ منهج.

المبحث الخامس: الغاية النهائية من التقعيد عند المتقدمين

إذا أردنا أن نقرأ المشروع النحوي قراءةً كلية لا تجتزئ أطرافه، فلا بدّ أن نتحرّر من وهم النظر إلى التقعيد بوصفه غايةً قائمةً بذاتها. إنّ استعراض المدونات الأولى يكشف أنّ النحاة لم ينصرفوا إلى بناء نسقٍ نظريٍّ لمجرّد الاكتمال المنطقي، بل كان وعيهم منصرفًا إلى خدمة النصوص المؤسسة للثقافة العربية، وفي مقدمتها القرآن الكريم، ثم الشعر الجاهلي والإسلامي، بوصفهما مستودعَي الفصاحة والبيان.لقد صرّح الزجاج في مستهلّ كتابه معاني القرآن وإعرابه بأنّ معرفة الإعراب شرطٌ في فهم المعنى، فقال: «فإنّ كتاب الله تعالى لا يُفهم معناه إلا بإعرابه» (الزجاج، ١٩٨٨، ١، ٤). النص لا يضع الإعراب في مرتبة الزينة اللفظية، بل يجعله مفتاحًا للدلالة. من هنا يتبيّن أنّ التقعيد عنده ليس مشروعًا مستقلًا، وإنما أداة تفسيرية تضبط العلاقة بين البنية النحوية والمعنى، ولم يكن هذا الوعي خاصًا بالزجاج؛ فقد ذهب أبو علي الفارسي في الإيضاح إلى أن كثيرًا من وجوه الإعراب إنما يُقصد بها «تمييز المعاني وإزالة الإشكال» (أبو علي الفارسي، ١٩٩٠، ٢٢)، ربطه بين الإعراب وإزالة الإشكال يضع التقعيد في سياقٍ وظيفيٍّ واضح: بيان المعنى لا استعراض القدرة الصناعية.وإذا تأملنا تداخل النحو مع الفقه، اتضح البعد الحضاري للتقعيد. فقد نبّه الشافعي في الرسالة إلى أنّ الجهل بلسان العرب يفضي إلى سوء فهم النص الشرعي، قائلاً: «ولا يُحيط أحدٌ بالعلم بكتاب الله إلا من جمع علم لسان العرب» (الشافعي، ١٩٤٠، ٤٧). التقرير يجعل النحو جزءًا من أدوات الاجتهاد، ويمنحه وظيفةً تتجاوز الدرس اللغوي إلى بناء الحكم الشرعي، كما يظهر أثر التقعيد في علم البلاغة، حيث تتجلى العلاقة بين النحو والمعنى في أعلى درجاتها. فقد بيّن عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز أنّ سرّ البلاغة يكمن في "النظم"، أي في ترتيب الكلمات بحسب مقتضى الإعراب، فقال: «واعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو» (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٤، ٤٩). إنّ هذا الربط العميق بين الصناعة النحوية وجمال التعبير يكشف أن التقعيد أداة لفهم سرّ البيان، لا غاية جافة منفصلة عن الذوق. بل إنّ بعض الشواهد القرآنية تكشف بوضوح أثر الإعراب في توجيه المعنى. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨)، يختلف المعنى اختلافًا جذريًا باختلاف الإعراب؛ فرفع "العلماءُ" يجعلهم فاعلًا، بينما نصبها يقلب المعنى. أشار أبو حيان الأندلسي إلى هذا الفرق، مبينًا أن الإعراب هنا يحفظ المعنى العقدي للنص (أبو حيان، ١٩٩٢، ٧، ٣٠٢)، هذا المثال يكشف بجلاء أنّ التقعيد ليس ترفًا علميًا، بل حارسًا للدلالة.من جهةٍ أخرى، لم ينفصل النحو عن التربية اللغوية وتكوين الملكة. فقد قرر ابن خلدون أنّ الغاية من علوم العربية «تحصيل ملكة اللسان العربي» لا الاقتصار على حفظ القواعد (ابن خلدون، المقدمة، ٢٠٠٥، ٣، ١١٥٠). وهو وهو يميز بين العلم النظري والملكة العملية، ويجعل التقعيد وسيلة لاكتساب هذه الملكة.ولم يغب عن النحاة أنفسهم أن القاعدة إنما تُستمد من الاستعمال ولا تفرض عليه فرضًا تعسفيًا. فقد أكّد ابن يعيش في شرح المفصل أنّ الشاهد الصحيح مقدّمٌ على القياس إذا تعارضا (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١، ٣١)، وهذا التصريح يدلّ على أن الصناعة تخدم النص، لا تستبدّ به، كما أن العلاقة بين النحو والتفسير كانت علاقة عضوية؛ ففي تحليل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، يذهب الزمخشري إلى تقدير مضافٍ محذوف، ويعلل ذلك بالسياق (الزمخشري، ٢٠٠٩، ٢، ٤٨٩). إنّ هذا المثال يوضح كيف يُستخدم التقعيد في خدمة المعنى التفسيري، لا بوصفه تمرينًا ذهنيًا مجردًا.من الشواهد الشعرية التي اعتمدها النحاة لضبط القاعدة قول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ منزلِ

استدلوا به على جواز الأمر للمثنى، وعلى حذف النون في الجزم. أورد سيبويه هذا الشاهد في سياق بيان أحكام الأفعال (سيبويه، ١٩٨٨، ١، ١٤). الشاهد ليس محفوظًا لذاته، بل لأنه يرسّخ قاعدة تضبط الاستعمال.عند جمع هذه الشواهد والآراء، يتضح أن التقعيد كان في وعي المتقدمين مشروعًا حضاريًا لحفظ العربية بوصفها وعاء الوحي والتراث. لقد كان النحو جسرًا بين النص والقارئ، وبين اللفظ والمعنى، وبين الماضي والحاضر. ولم يكن هدفهم إقامة بناءٍ نظريٍّ مكتفٍ بذاته، بل ضمان استمرارية البيان الصحيح، هذا الإدراك يغيّر زاوية النظر إلى تاريخ النحو؛ فالتعقيد الصناعي، وتعدد الأقوال، وكثرة العلل، لم تكن انصرافًا عن الغاية، بل محاولةً لإحكام الأداة التي تحمي النص. من ثمّ فإنّ الغاية النهائية من التقعيد عند المتقدمين يمكن تلخيصها في ثلاث وظائف مترابطة: صيانة اللسان، وضبط الفهم، وتكوين الملكة. هكذا يتأكد للباحث والقارئ الكريم أنّ القاعدة النحوية لم تكن هدفًا نهائيًا، بل مدخلًا إلى الفهم الصحيح، وأداةً لضبط البيان، ووسيلةً لبناء عقلٍ لغوي والقارئ على التحليل والتذوق. وهذا ما يمنح التقعيد معناه العميق: ليس نظامًا شكليًا جامدًا، بل مشروعًا معرفيًا في خدمة اللغة والمعنى معًا، ومكوّنًا أساسيًا في بناء الثقافة العربية الكلاسيكية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه القراءة أنّ النحو عند المتقدمين كان علمًا يتأرجح بين الصناعة والتعليم، دون أن ينحصر في أحدهما. فالصناعة منحت النحو صلابته المنهجية، والتعليم حفظ له وظيفته العملية. شكّل التقعيد جسرًا بين هذين البعدين؛ إذ حوّل الاستعمال إلى نظام، ثم أعاد هذا النظام إلى المتعلم في صورة قواعد مضبوطة، إذن الغاية من التقعيد لم تكن إقامة بناء نظري مجرد، ولا الاقتصار على تصحيح الأخطاء، بل تأسيس رؤيةٍ

شاملة للغة العربية، تجمع بين الفهم والتعليم، وبين التحليل والصيانة. وهذا ما يمنح النحو العربي خصوصيته، ويكشف عن عمق المشروع العلمي الذي حمله المتقدمون في خدمة اللسان العربي.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

١. التقعيد عند المتقدمين لم يكن مشروعًا نظريًا مستقلًا عن غايته التعليمية، بل نشأ في سياقٍ عمليٍّ يروم حفظ اللسان وصيانة النصوص المؤسسة للثقافة العربية.

٢. النحو في مرحلته الأولى ارتبط بحماية القراءة القرآنية وضبط البيان، ثم تطوّر إلى نسقٍ صناعيٍّ متكامل دون أن يفقد صلته بوظيفته الأصلية.

٣. القياس والعلّة شكّلا محورًا أساسيًا في بناء النظرية النحوية؛ فالقياس لم يكن تعميمًا اعتباطيًا، بل قائمًا على عللٍ تنظّم الجزئيات وتربط النظائر، مما منح الصناعة صرامةً منهجية واضحة.

٤. توسّع النحاة في تعليل العلل وتفريع المسائل أفضى إلى تعقيدٍ متزايد، بلغ ذروته في كتب الخلاف التي جسّدت نضج الصناعة وأبرزت في الوقت نفسه الفجوة بينها وبين المتعلم المبتدئ.

٥. مفاهيم كالعامل والتقدير تمثل مظاهر عالية من التجريد الصناعي، إذ انتقل التحليل من وصف الظاهرة إلى تفسير العلاقات الداخلية بين عناصر الجملة. هذا الانتقال، على أهميته العلمية، ضاعف العبء التعليمي، وجعل الحاجة ملحّة إلى إعادة صياغة المادة النحوية في قوالب أكثر وضوحًا.

٦. النحو لم ينفصل عن العلوم الأخرى، بل تداخل مع البلاغة والتفسير والفقه، وأسهم في تكوين العقل اللغوي العربي. فالقاعدة النحوية كانت أداة لفهم النص وضبط دلالته، لا هدفًا قائمًا بذاته.

٧. الغاية النهائية للتقعيد عند المتقدمين يمكن تلخيصها في ثلاث وظائف مترابطة: صيانة العربية، وضبط المعنى، وتكوين الملكة اللغوية.

٨. التوتر بين التعقيد الصناعي والتبسيط التعليمي لم يكن علامة أزمة، بل كان عنصرًا حيويًا في تطور النحو؛ إذ دفع إلى إنتاج مختصرات ومتون وشروح أعادت التوازن بين العمق والوضوح، وأسهمت في استمرار العلم وانتقاله عبر الأجيال.

ثانيًا: التوصيات

٩. إعادة قراءة التراث النحوي قراءة وظيفية: يُوصى بدراسة كتب الصناعة الكبرى في ضوء غاياتها التعليمية والتفسيرية، لا بوصفها نصوصًا تجريدية فحسب، مما يتيح فهمًا أعمق لطبيعة التقعيد ومقاصده.

١٠. التمييز المنهجي بين المستويين الصناعي والتعليمي: ينبغي في مناهج تدريس النحو التفريق بين ما يُقدَّم للمتخصص من تفريعات وعلل، وما يُقدَّم للمتعلم في طور بناء الملكة، تجنبًا للخلط الذي يثقل التحصيل.

١١. إحياء مفهوم الملكة اللغوية: توجيه التعليم النحوي نحو بناء القدرة الاستعمالية، لا الاقتصار على حفظ القواعد، انسجامًا مع الرؤية التي عبّر عنها المتقدمون في جعل التقعيد وسيلة لا غاية.

١٢. إعادة النظر في مفهوم التقدير والعلل في المناهج المعاصرة: تقديم هذه المفاهيم بوصفها أدوات تفسيرية محدودة بضوابط دلالية، مع تجنب الإفراط الذي قد يحوّلها إلى تمرينٍ شكلي منفصل عن المعنى.

١٣. تعزيز التكامل بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى: توثيق الصلة بين النحو والبلاغة وتحليل النصوص، بحيث يُدرك الطالب أثر القاعدة في توجيه الدلالة، لا بوصفها بنيةً صورية فحسب.

١٤. الاستفادة من الدراسات اللسانية الحديثة دون القطيعة مع التراث: تطوير أدوات التحليل النحوي في ضوء المناهج المعاصرة، مع الحفاظ على خصوصية المفاهيم التراثية التي شكّلت أساس النظرية العربية.

١٥. إنّ إعادة التوازن بين الصناعة والتعليم تمثل اليوم ضرورة علمية وتربوية معًا؛ فالنحو إذا أُحسن تقديمه ظلّ أداةً فاعلة في بناء الوعي اللغوي، وإذا انفصل عن غايته تحوّل إلى منظومةٍ مغلقة يصعب النفاذ إليها. من هنا فإنّ استحضار روح المشروع النحوي عند المتقدمين – في جمعه بين التحليل والصيانة، وبين النظرية والملكة – يمثل مدخلًا أساسًا لتجديد الدرس النحوي في الحاضر.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. ابن آجروم، محمد بن محمد الصنهاجي .(٢٠٠٣) .*المقدمة الآجرومية* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار الطلائع.
٢. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد .(١٩٥٧) .*نزهة الألباء في طبقات الأدباء* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار الفكر العربي.
٣. ابن جني، عثمان بن جني .(١٩٥٢) .*الخصائص* (تحقيق محمد علي النجار). القاهرة: دار الكتب المصرية.
٤. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد .(٢٠٠٤) .*المقدمة* .بيروت: دار الفكر.
٥. ابن السراج، محمد بن السري .(١٩٧٣) .*الأصول في النحو* (تحقيق عبد الحسين الفتلي). بغداد: دار الشؤون الثقافية.
٦. ابن سلام الجمحي، محمد بن سلام .(١٩٧٤) .*طبقات فحول الشعراء* (تحقيق محمود شاكر). القاهرة: دار المدني.
٧. ابن يعيش، يعيش بن علي .(٢٠٠١) .*شرح المفصل* .بيروت: دار الكتب العلمية.
٨. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم .(١٩٨٨) .*أدب الكاتب* (تحقيق محمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة.
٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله .(٢٠٠٤) .*ألفية ابن مالك* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار الطلائع.
١٠. ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي .(١٩٨٢) .*الرد على النحاة* (تحقيق شوقي ضيف). القاهرة: دار المعارف.
١١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف .(١٩٨٥) .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر.
١٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف .(١٩٩٨) .*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي). بيروت: دار الفكر.
١٣. ابن هشام، عبد الله بن يوسف .(٢٠٠٣) .*قطر الندى وبل الصدى* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار الطلائع.
١٤. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد .(١٩٦١) .*الإنصاف في مسائل الخلاف* (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار الفكر العربي.
١٥. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف .(١٩٩٢) .*البحر المحيط* .بيروت: دار الفكر.
١٦. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد .(١٩٩٣) .*الحجة في علل القراءات السبع* (تحقيق بدر الدين قهوجي). دمشق: دار المأمون.
١٧. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة .(١٩٨١) .*معاني القرآن* (تحقيق فائز فارس). بيروت: دار الفكر.
١٨. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن .(١٩٨٤) .*دلائل الإعجاز* (تحقيق محمود شاكر). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٩. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن .(١٩٩٦) .*شرح الكافية* (تحقيق يوسف حسن عمر). بنغازي: جامعة قاريونس.
٢٠. الزجاج، إبراهيم بن السري .(١٩٨٨) .*معاني القرآن وإعرابه* (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: عالم الكتب.
٢١. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق .(١٩٧٩) .*الإيضاح في علل النحو* (تحقيق مازن المبارك). بيروت: دار النفائس.
٢٢. الزبيدي، محمد بن الحسن .(١٩٥٤) .*طبقات النحويين واللغويين* (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار المعارف.
٢٣. الزمخشري، محمود بن عمر .(٢٠٠٩) .*الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* .بيروت: دار المعرفة.
٢٤. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر .(١٩٨٨) .*الكتاب* (تحقيق عبد السلام هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.
٢٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .(١٩٧٦) .*الاقتراح في علم أصول النحو* (تحقيق أحمد راتب النفاخ). دمشق: مجمع اللغة العربية.
٢٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .(١٩٨٩) .*الاقتراح في أصول النحو* (تحقيق أحمد الحمصي). بيروت: دار القلم.
٢٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر .(١٩٩٨) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق عبد الحميد هنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٨. الشافعي، محمد بن إدريس .(١٩٤٠) .*الرسالة* (تحقيق أحمد شاكر). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٢٩. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف .(١٩٨٦) .*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (تحقيق أحمد الخراط). دمشق: دار القلم.
٣٠. الفراء، يحيى بن زياد .(١٩٥٥) .*معاني القرآن* (تحقيق أحمد يوسف نجاتي). القاهرة: الدار المصرية للتأليف.
٣١. المازني، بكر بن محمد .(١٩٧٧) .*التصريف* (تحقيق إبراهيم السامرائي). بغداد: دار الشؤون الثقافية.
٣٢. المبرد، محمد بن يزيد .(١٩٩٤) .*المقتضب* (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

Sources and References:

❖ The Holy Quran

1. Ibn Ajurrum, Muhammad ibn Muhammad al-Sanhaji. (2003). *Al-Muqaddimah al-Ajurrumiyyah* (Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid). Cairo: Dar al-Tala'i.

2. Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (1957). *Nuzhat al-Alibba' fi Tabaqat al-Udaba'* (Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
3. Ibn Jinni, Uthman ibn Jinni. (1952). *Al-Khasa'is* (Edited by Muhammad Ali al-Najjar). Cairo: Dar al-Kutub al-Misriyyah.
4. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (2004). *Al-Muqaddimah*. Beirut: Dar al-Fikr.
5. Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn al-Sari. (1973). *Al-Usul fi al-Nahw* (Edited by Abd al-Husayn al-Fatli). Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah.
6. Ibn Sallam al-Jumahi, Muhammad ibn Sallam. (1974). *Tabaqat Fuhul al-Shu'ara'* (Edited by Mahmud Shakir). Cairo: Dar al-Madani.
7. Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali. (2001). *Sharh al-Mufassal*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
8. Ibn Qutaybah, Abd Allah ibn Muslim. (1988). *Adab al-Katib* (Edited by Muhammad al-Dali). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
9. Ibn Malik, Muhammad ibn Abd Allah. (2004). *Alfiyyat Ibn Malik* (Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid). Cairo: Dar al-Tala'i.
10. Ibn Mada', Ahmad ibn Abd al-Rahman al-Qurtubi. (1982). *Al-Radd 'ala al-Nuhat* (Edited by Shawqi Dayf). Cairo: Dar al-Ma'arif.
11. Ibn Hisham, Abd Allah ibn Yusuf. (1985). *Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib* (Edited by Mazin al-Mubarak & Muhammad Ali Hamd Allah). Beirut: Dar al-Fikr.
12. Ibn Hisham, Abd Allah ibn Yusuf. (1998). *Awdah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik* (Edited by Yusuf al-Shaykh Muhammad al-Buqa'i). Beirut: Dar al-Fikr.
13. Ibn Hisham, Abd Allah ibn Yusuf. (2003). *Qatr al-Nada wa Ball al-Sada* (Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid). Cairo: Dar al-Tala'i.
14. Abu al-Barakat al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (1961). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf* (Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
15. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. (1992). *Al-Bahr al-Muhit*. Beirut: Dar al-Fikr.
16. Abu Ali al-Farisi, al-Hasan ibn Ahmad. (1993). *Al-Hujjah fi 'Ilal al-Qira'at al-Sab'* (Edited by Badr al-Din Qahwaji). Damascus: Dar al-Ma'mun.
17. Al-Akhfash al-Awsat, Sa'id ibn Mas'adah. (1981). *Ma'ani al-Qur'an* (Edited by Fa'iz Faris). Beirut: Dar al-Fikr.
18. Al-Jurjani, Abd al-Qahir ibn Abd al-Rahman. (1984). *Dala'il al-I'jaz* (Edited by Mahmud Shakir). Cairo: Maktabat al-Khanji.
19. Al-Radi al-Astarabadi, Muhammad ibn al-Hasan. (1996). *Sharh al-Kafiyah* (Edited by Yusuf Hasan Umar). Benghazi: University of Qaryunis.
20. Al-Zajjaj, Ibrahim ibn al-Sari. (1988). *Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuh* (Edited by Abd al-Jalil Abduh Shalabi). Beirut: Alam al-Kutub.
21. Al-Zajjaji, Abd al-Rahman ibn Ishaq. (1979). *Al-Idah fi 'Ilal al-Nahw* (Edited by Mazin al-Mubarak). Beirut: Dar al-Nafa'is.
22. Al-Zubaydi, Muhammad ibn al-Hasan. (1954). *Tabaqat al-Nahwiyyin wa al-Lughawiyyin* (Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Cairo: Dar al-Ma'arif.
23. Al-Zamakhshari, Mahmud ibn Umar. (2009). *Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
24. Sibawayh, Amr ibn Uthman ibn Qanbar. (1988). *Al-Kitab* (Edited by Abd al-Salam Harun). Cairo: Maktabat al-Khanji.
25. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1976). *Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw* (Edited by Ahmad Ratib al-Naffakh). Damascus: Majma' al-Lughah al-Arabiyyah.
26. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1989). *Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw* (Edited by Ahmad al-Humsi). Beirut: Dar al-Qalam.

27. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1998). *Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami'* (Edited by Abd al-Hamid Hindawi). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
28. Al-Shafi'i, Muhammad ibn Idris. (1940). *Al-Risalah* (Edited by Ahmad Shakir). Cairo: Matba'at Mustafa al-Babi al-Halabi.
29. Al-Samin al-Halabi, Ahmad ibn Yusuf. (1986). *Al-Durr al-Masun fi 'Ulum al-Kitab al-Maknun* (Edited by Ahmad al-Kharrat). Damascus: Dar al-Qalam.
30. Al-Farra', Yahya ibn Ziyad. (1955). *Ma'ani al-Qur'an* (Edited by Ahmad Yusuf Najati). Cairo: Al-Dar al-Misriyyah lil-Ta'lif.
31. Al-Mazini, Bakr ibn Muhammad. (1977). *Al-Tasrif* (Edited by Ibrahim al-Samarra'i). Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah.
32. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid. (1994). *Al-Muqtadab* (Edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah). Cairo: Al-Majlis al-A'la lil-Shu'un al-Islamiyyah.